

يسلط الموضوع الضوء، على تاريخ العلاقات الأوربية المغربية والجذور التاريخية للتفاعل الثقافي والاجتماعي بين الضفتين، البحث في الجذور التاريخية لفكرة التعاون في منطقة المتوسط عموماً، وتتبع الخطوات التاريخية لتطور العلاقات الأوربية المغربية في سياقها العام المرتبط بالعلاقات الأوربية-العربية والعلاقات الأوربية المتوسطية قبل /ومنذ استقلال الدول المغربية، بالإضافة إلى محاولتنا تسليط الضوء على الضرورات التاريخية والحضارية التي دفعت إلى التفكير في تنظيم التفاعلات الاقتصادية والسياسية في المتوسط عموماً. وبالتالي فإن هذا الموضوع يتناول تحول العلاقات ضمنياً من الحوار الأوربي-العربي (المغربي) إلى التعاون/الشراكة الأور-مغربي.

أولاً قبل شرح محاور البحث يجب ان توضحوا الإطار النظري المعتمد في دراسة مسار تطور العلاقات الأورمغربية تاريخياً. وتسليط الضوء على مسار تطور العلاقات الأور-مغربية، يوجهنا إلى تناول الموضوع من خلال:

أولاً، توصيف المسار التاريخي للعلاقات الأورمغربية ضمن التحول الحاصل في السياسة الدولية:

يستدعي وصف الإطار التاريخي لطبيعة العلاقات الأورومغربية ضمن التحول الحاصل في السياسة الدولية، أهمية تحديد الأطر النظرية وأدوات التحليل من خلال التأكيد على أن:

➤ طبيعة العلاقات الأورمغربية قبل نهاية الحرب الباردة كانت قائمة على فكرة أن المجتمع الدولي يتكون من مجموعة الدول المتفاوتة القوى والنفوذ والسلطة التي خلقت علاقات الصراع التنافس والعداء والهيمنة، خاصة إذا تكلمنا عن تأثير ذلك على الدول الصغيرة التي تجد نفسها مضطرة للرد على تصرفات الدول الكبرى، بإقامة تحالفات والتعاون أو التقارب مع الوحدات السياسية الأخرى؛ أو، توجهات القوى الكبرى للاستحواذ أكثر على مناطق النفوذ. وهنا نتحدث عن أهمية وارتباط تحليل هذه العلاقات وفقاً لمفهوم القوة والمصلحة ضمن التقليد الواقعي.

➤ ومع عدم نفي وجود مجالات الارتباط والتعاون في هذه الفترة التي لا يمكن تفسيرها في إطار فرضية القوة في العلاقات الدولية فقط، فإنه من المهم أيضاً أن نركز على المنظورات الفكرية (التقليد الليبرالي، ومفاهيم الاعتماد المتبادل والتعاون) التي تساعدنا على فهم العلاقات الأوربية المغربية في هذه الفترات.

➤ والافتراض الرئيسي الذي نستند إليه في تحديد/تسليط الضوء على الإطار التاريخي للعلاقات الأور-مغربية، يشير إلى أن العلاقات الدولية/السياسات الدولية بشكل عام تميزت بعلاقات الصراع والتنافس أو العداء تارة والتعاون والتقارب تارة أخرى، فإن العلاقات الأوربية المغربية تاريخياً أيضاً تميزت بعلاقات مضطربة يشوبها نوع من الغموض والريب، من فترات

الصراع (الاستعمار)، إلى مراحل الحوار/التعاون/الشراكة نتيجة لمجموعة من التغيرات والعوامل الحاصلة في البيئة الدولية التي اوجدت تلك الضرورات.

ثانيا- لتتبع المسار التاريخي لتطور العلاقات الأورومغربية، يمكن فهمها من خلال تقسيمها لثلاث مراحل:

❖ المرحلة الأولى: تعرف بمرحلة الحوار شمال-جنوب (الحوار العربي-الأوروبي) قبل 1975

➤ العلاقات الأورومغربية من نهاية الخمسينيات إلى بداية السبعينيات:

● مرحلة اتفاقيات التعاون الأولى (تونس المغرب):

جاءت العلاقات الأورو مغربية في البداية ضمن أهداف الجماعة الاوربية لإقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال إفريقيا الثلاث والتي بدأت منذ 1958 أي بعد استقلال تونس والمغرب سنة 1956؛ والجزائر ذكرت في ملحق اتفاقية روما لاعتبارها مستعمرة فرنسية. ودخلت في هذه المرحلة بداية تونس والمغرب في حوار ومفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعة، تكللت بإنشاء أول اتفاقية تعاون بين الطرفين سنة 1964، واقتصر مضمونها بشكل فردي على الجانب التجاري فقط، واستمر التعاون الاقتصادي دون الجانب السياسي حتى في جلسات الحوار بين الطرفين ما بين 1973-1974.

● علاقات التعاون بين الجزائر والدول الأوروبية قبل 1976:

الجزائر بعد استقلالها، وبعد مجموعة من المفاوضات مع وفود الجماعة الاقتصادية الأوروبية (ما بين 1963-1969) عرفت هذه المرحلة أولا فشلا في الحوار، كون الجانب الجزائري كان يبحث عن اتفاق يشمل التعاون في كل الميادين ولا يقتصر فقط على جانب واحد كما جرى ذلك مع المغرب وتونس.

وفي إطار المفاوضات والحوارات الثنائية مجددا سنة 1972، قصد الوصول لاتفاق في إطار السياسة المتوسطة الشاملة (الحوار الأوروبي العربي في المنطقة) التي اتبعتها المجموعة الأوروبية، وقعت الجزائر على اتفاقية التعاون التي دخلت حيز الخدمة رسميا في نوفمبر 1978.

❖ المرحلة الثانية: تعرف بمرحلة التعاون (التعاون الأورومتوسطي بعد اتفاقية روما 1975)

➤ اتفاقيات التعاون الأورومغربي من 1976-1991:

في الفترة ما بين 1976-1991 ظهر ما يصطلح عليه بالعلاقات الأورومغربية التي جاءت ضمن السياسات الشاملة للاتحاد الأوروبي اتجاه دول البحر الأبيض المتوسط. وجاءت التسمية بعد توقيع المجموعة الاوربية اتفاقيات تعاون مع الدول المغاربية عام 1976 ومن أهدافها مساعدة ودعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي الثلاث كجزء من النظرة المتوسطة الشاملة، ولذلك اتفاقيات 1976 كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي مهدت لمجموعة من

الاتفاقيات من أجل التعاون ولما لا الشراكة في ظل مجموعة من العوامل التي دفعت أوروبا بجدية إلى تحقيقها.

● اتفاقيات التعاون الأولى 1976-1981:

شملت تقديم معونات للدول المغربية، بالإضافة إلى التبادل التجاري، وتقديم المعونات والمساعدات حيث رافق اتفاق أفريل 1976 دعم مالي أوروبي في شكل مساعدات مباشرة من ميزانية المجموعة الأوربي وقروض المسيرة من البنك الأوربي للاستثمار لدعم مشاريع التنمية، وتحددت هذه الفترة بعد توقيع بروتوكول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من الفترة 1976 إلى 1981.

● اتفاقيات التعاون الثنائية 1981-1986:

تم اعتماد اتفاقيات التعاون الثنائية بين المجموعة الاوربية والدول المغربية كتكملة لاتفاقيات التعاون الأولى خلال السبعينيات، وقد عرفت ارتفاع حجم المساعدات (فعلى سبيل المثال خصصت للجزائر مساعدة قدرت ب 151 مليون وحدة نقدية موجه للإصلاح الزراعي ومجال الصيد).

● اتفاقية التعاون الثالثة 1986-1991:

تم عقد هذه الاتفاقية لتخلف بروتوكول التعاون الثاني حيث تم تسجيل ارتفاع نسبي في حجم الاعتمادات والاعانات المخصصة لكل دولة.

➤ العلاقات الأورومغربية من 1991-1996:

منذ 1990 عمل الطرفين على إقامة سياسة متوسطة جديدة تحت الزعامة الأوربية وفقا لرؤية مستقبلية ومصالحة لدول الاوربية ودول جنوب المتوسط. وفي أواخر سنة 1991 أقر مجلس الاتحاد الأوربي برنامج عمل حول تبني سياسة أوربية متجددة تمتد حتى 1996:

● السياسة المتوسطة الجديدة (PMR):

فمن خلال السياسة المتوسطة الجديدة (PMR) حاولت المجموعة الاوربية إعادة رسم سياسات تعاون مع دول المتوسط الثلاث بعد: فشل السياسة المتوسطة الشاملة وتحقيق اهداف التنمية؛ تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين؛ الاحداث السياسية الموالية وتأثيرها(ثورات دول شرق أوروبا ضد أنظمة الحكم الشمولي سنة 1989، حرب الخليج الثانية 1990-1991، أحداث العنف في الجزائر)؛ صعود الولايات المتحدة الامريكية كقوة منفردة مع نهاية عام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفييتي؛ أحداث العنف في الجزائر).

● أهداف السياسة المتوسطة الجديدة (PMR):

كان لزاما على المجموعة الاوربية اتباع سياسة جديدة، خاصة بعد معاهدة الوحدة الأوربية ماستريخت في مارس 1992 ن التي أدت على إعلان الاتحاد الأوربي توجهات جديدة فطرح

المفوضية الأوروبية فكرة الشراكة الأورومغربية وتكملة البروتوكول المالي مع هذه الدول والوصول على إقامة منطقة تبادل حر كما نص عليه اتصال المفوضية حول هذه العلاقات المؤرخ في 30 أفريل 1992 من خلال تجسيد سياسة حقيقية من اجل الحوار في يونيو 1992 لإقامة تعاون متعدد النواحي يؤدي تدريجيا إلى شراكة متطورة بين الطرفين كما جاءت في الأهداف العامة للسياسة المتوسطة الجديدة.

● اتفاقية التعاون الرابعة 1991-1996:

وهي الاتفاقية التي لا تختلف عن سابقتها وتدخل في غطار استمرار تجسيد اهداف السياسة المتوسطة الجديدة من خلال تحديد أولويات الإصلاح الاقتصادي والهيكل والتعاون في المجال الجوي والبيئي مع زيادة المساعدات والمنح في غطار تحقيق التنمية في الحوض. وهذه الاتفاقيات مهدت لمجموعة من الشراكات اللاحقة للعلاقات الأومغربية، أو ما يعرف بالمرحلة الثالثة

❖ المرحلة الثالثة، تعرف بالشراكة (الشراكة الأورومتوسطية بعد إعلان برشلونة 1995):

ويرجع الخبراء والمتخصصين في الدراسات المتوسطة إلى ان التحول الكبير في العلاقات الأورومغربية قد ازداد بفعل:

➤ بروز فكرة "الدولة الحاجز" بتعبير "روفين جان كريستوف" أو "الدولة المحورية" بتعبير "بول كينيدي" وصفا للدول، التي تقع على خط التماس مباشر مع الشمال لتشكل تخوم تكون وظيفتها امتصاص التوترات القادمة من الجنوب.

➤ سقوط وانحيار الاتحاد السوفياتي والذي مثل فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية، بعد أن كانت منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

➤ الصراع الفرنسي-الألماني، فغقناع ألمانيا الاتحاد الأوربي إلى بلدان أوربا الشرقية والوسطى مازادها قوة، دفع فرنسا إلى اقتراح الشراكة الأورومتوسطية كوسيلة كفيلة بتحقيق التوازن مع التوسع الألماني.

➤ دافع الشراكة والهدف الرئيسي للشراكة هو التنافس الخفي والمعلن مع الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة.

➤ إيمان أوربا بأن أمن الشمال وجنوب المتوسط لا ينفصلان، وهو ما أكده الأستاذ وجيه كوثراني أن أوربا طرحت الشراكة كوسيلة لتنمية الجنوب المتوسط للحفاظ على استقراره.

➤ توجه أوربا نحو الجنوب والشرق يأتي متسقاً مع التوجهات العالمية السائدة ومع تطلعات المجموعة لدورها العالمي، رداً على التحولات التي تشهدها الساحة العالمية وتجسيدا لهذه التوجهات فإن المجموعة تسعى من خلال الإطار الجديد للتعاون إلى إقامة منطقة أوروبية

يتوقع أن يصل عدد المشاركين فيها 40 دولة، ويبلغ حجم سوقها ما يقارب 800 مليون نسمة عام 2025.

➤ يرى الجانب الأوروبي دائماً أن جيرانه المتوسطيين يمثلون سوقاً واسعة ونامية وأن المنطقة تتمتع بمحزون كبير من الموارد الطبيعية، لذلك فإنه من الأهمية الحيوية والسياسية والاقتصادية لأوروبا العمل على تطوير العلاقات معهم، لأن ذلك يجعل أوروبا في موقع تنافسي أفضل في وجه المنافسة الأمريكية والصينية واليابانية.